

مقال: التوسع في الإفصاح عن الأدوات المالية ودوره في تطوير وتحسين المحتوى المعلوماتي والإعلامي للتقارير المالية

Expanding the disclosure of financial instruments and its role in developing and improving the informational and informational content of financial reports

م.د خالد عبيد احمد العبيدي
الجامعة المستنصرية/ قسم الرقابة والتدقيق الداخلي

Dr.khaled.cpa1@gmail.com

أولاً: توطئة:

يهدف المقال إلى تناول الاتجاهات المعاصرة للإفصاح المحاسبي للأدوات المالية، وأهداف وأهمية التوسع في الإفصاح على الوضع المالي والأداء وتطوير وتحسين كفاية وفعالية المحتوى المعلوماتي والإعلامي للتقارير المالية وفقاً لمشروع التحسين المحاسبي؛ ويتم ذلك من خلال إظهار المعلومات التي تتعلق بالأخطار المالية الناتجة عن تلك الأدوات، وطرق إدارتها. أضف إلى ذلك إفصاحات تتعلق بالقوائم المالية وفقاً لنموذج العرض الذي اقترحه اللجنة المشتركة المنبثقة عن (IASB, FASB)، والذي يحدد الخطوط العريضة للعرض؛ بما يمكن المنشأة من الاسترشاد به عند الاستثمار بالأدوات المالية. كما أن تعدد معايير تقويم جودة التقرير المالي، سواء كانت موضوعية، أو حكمية، فإنها يصعب قياسها، والسبب هو أن تقييمها يتم بطريقة حكمية، من خلال تقدير جودة المعلومات المالية الواردة بها. لذلك كان من الصعب أن يتم إيجاد تعريف بسيط شامل وقاطع يصف جودة التقارير المالية وأساليب تقويمها. ومما سبق يتضح أن النظرة المعاصرة للجودة، تشير إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة استعمال التقرير المالي، فضلاً عن ضرورة تصنيف المعلومات، بما يمكن من تقويم حجم وتوقيت واحتمالية تحقق التدفقات النقدية للمنشأة، وأخذ وجهة نظر اصحاب المصلحة بشأن تحديد جودتها، باعتبارهم فيصل الحكم للتعبير عن جودة التقارير المالية. كما ونستنتج مما سبق أن مصالح فئتي المستثمرين والمقرضين، تعد دالة أساسية يسترشد بها في تقويم محتوى التقارير المالية المنشورة؛ بصفتهم أكثر الفئات استعمالاً لها بشكل عام. ولغرض تحقيق الأهداف الأنفة الذكر، فمن الضروري العمل على رفع درجة جودة المعلومات المحاسبية، بما يعطي صورة واضحة وشاملة عن أنشطة المنشأة، لتحقيق الترابط بين مكونات التقارير المالية مع بعضها البعض، فضلاً عن ضرورة تصنيف المعلومات. بما يمكن من تقويم حجم وتوقيت واحتمالية تحقق التدفقات النقدية للمنشأة.

وأخيراً فإن التوسع في الإفصاح المحاسبي، يؤدي إلى توفير معلومات محاسبية مفيدة وملائمة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية كنتيجة للسوق الكفو والذي يقوم على عنصرين أساسيين:

- أن تتوفر في الآلية التي تحكم السوق مجموعة الشروط التي تجعل أسعار الأسهم الجارية تعكس جميع المعلومات المتاحة للمتعاملين فيه بالكامل.
- أن أي تغير في تلك الأسعار لن يحدث إلا عند توفير معلومات إضافية تبرر هذا التغير.

ويستنتج من ذلك أن المعلومة تكون مفيدة وذات قيمة في أسواق المال، إذا ما أدى توفرها في السوق إلى حدوث استجابة لها على أسعار الأسهم، وحينئذ يصبح لهذه المعلومة قيمة أو محتوى إعلامي.

ثانياً: مجالات التوسع في الإفصاح:

لتعظيم المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، يمكن تناول مجالات التوسع الآتية:

1- التوسع في تفاصيل المعلومات المالية:

هناك ضرورة لأن تعكس التقارير المالية التي تنشرها شركات المساهمة معلومات عن الأداء المالي مثل معلومات الربحية، ودرجة الاخطار المالية، نصيب السهم من توزيعات الارباح، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، ومعدل العائد على إجمالي الأصول، ونسبة المديونية (الرافعة المالية). لأن عدم كفاية وملائمة المعلومات المحاسبية المنشورة، يؤدي إلى عدم قدرة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة.

2- التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:

إن الإفصاح الإلزامي يعنى الحد الأدنى من المعلومات التي تلزم المعايير والمنظمات المهنية بالإفصاح عنها في التقارير المالية. أما الإفصاح الاختياري فهو الإفصاح عن معلومات من قبل إدارة المنشآت دون وجود أي إلزام من المعايير والمنظمات المهنية؛ ومن أمثلتها العمليات المستقبلية للشركة، والوضع التنافسي، وغيرها من المعلومات التي تبدو ملائمة لاحتياجات متخذي القرار. كما أن الإفصاح الاختياري يحقق ميزات عديدة منها: (تخفيض تكلفة رأس المال، تخفيض درجة عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة ومتخذي القرارات، نتيجة الحد من مفاجآت السوق وتحسين دقة توقعات السوق، تحقيق السيولة في أسواق المال، من خلال التخصيص الفعال لرأس المال، كما يساعد المستثمرين والدائنين على تحديد وتمييز الشركات والمجالات الأكثر إنتاجية، ومن ثم حصول الشركات على تيار مستمر ومتدفق من رأس المال، الذي يتجه دائماً صوب أفضل الفرص المتاحة للاستثمار، والتي يتوافر بشأنها الإفصاح الجيد). مما سبق يخلص الباحث أن الإفصاح المحاسبي في مضمونه المعاصر، يوفر المقومات التي تضيف الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، كما يجب أن تحرص المنشأة على توفير إفصاح اختياري بالإضافة إلى الإفصاح الإلزامي بشكل كمي ونوعي. على سبيل المثال، الأدوات المالية واسلوب قياسها وطبيعتها وأهداف المنشأة من حيازتها، والإفصاح عن العنصر المستهدف تغطيته، ومدى فعالية أداة التغطية في الحماية من الأخطار. أضف الى كيفية التقرير عن الأرباح والخسائر المرتبطة بها، في قائمة الدخل أم في قائمة الدخل الشامل أم في حقوق الملكية؛ مما يعطي صورة أكثر فهماً وفائدة، وتحديد البيانات والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها لإظهار أي تأثيرات للتدفقات النقدية لأنشطة التغطية، مما يوفر معلومات مفيدة لمستعملي القوائم

المالية، وخصوصاً المستثمرين بشأن الاستراتيجيات التمويلية، والتشغيلية، وسلوك تقبل المخاطر لهذه الأدوات، لتقدير قيمتها، وإجراء تقييم موضوعي للمكاسب والخسائر الناتجة عنها، مما يعزز ثقة الجمهور بالوحدة وعدالة قوائمها المالية؛ وبالتالي انعكاس ذلك على سمعتها وقيمتها السوقية، فأسعار أسهمها، وتحقيق كفاية للسوق المالي، وبالتبعية تخفيض درجة الاخطار المحيطة بالاستثمارات.

3- الإفصاح السردى المعاصر:

يعرف الإفصاح السردى بأنه "الإفصاح خارج نطاق القوائم المالية من خلال النشرات المالية والتشغيلية، ويشمل نشرات الاكتتاب العام الأولي، خطاب المدير التنفيذي للمساهمين، والملاحظات المكتوبة للتعليق على القوائم المالية. وبين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، أن هناك أملاً في أن الإفصاح السردى سوف يحدث توحيداً بين التقارير المالية، وهذا النوع من التوجه يُعد شرط ضمان لقابلية التقارير للمقارنة، من خلال مقارنة تقارير الاخطار من شركة إلى أخرى باستخدام الإفصاح السردى في التقارير المتكاملة. ولو تطرقنا الى الإفصاحات السردية المتعلقة بأهمية الأدوات المالية لوجدناها تشمل:

- 1- المعلومات ذات الأهمية عن طبيعة الأدوات المالية.
- 2- المعلومات ذات الأهمية المرتبطة بطبيعة الاخطار الناشئة عن التعامل في الأدوات المالية، وهي كل من المعلومات النوعية، المعلومات الكمية.
- 3- الإفصاحات الأخرى مثل المعلومات ذات الأهمية عن محاسبة التحوط، والتي تتطلب توصيفاً كاملاً لعملية التحوط، والأداة المستعملة في التحوط، والقيمة العادلة لأداة التحوط، وطبيعة الاخطار المستهدفة بالتحوط.
- 4- المعلومات المرتبطة بعمليات التحوط، وهي كل من تغطية التدفقات النقدية، تغطية القيمة العادلة.

يتبين للباحث مما سبق أن الإفصاح السردى يشير إلى تبني التقارير المتكاملة في الإفصاح، والتي تشمل مجموعة التقارير الإضافية للقوائم المالية والإيضاحات، والتي يجب أن تفصح عنها الشركات من خلال التقارير السردية. وتشمل تلك التقارير (تقارير الإدارة، وتقارير الاستدامة، والتقارير البيئية، وتقارير المسؤولية الاجتماعية، وتقارير الحوكمة، والتقارير الاستراتيجية، وتقارير عن الاخطار)، لمساعدة مستعملي التقارير في اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية. كما يرى الباحث أن الإفصاح المحاسبي السردى، وما يتعلق بالتطورات المستقبلية؛ وفقاً لمضمونه الجديد يوفر المقومات التي تضيف الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، ومن ثم زيادة فعالية الإفصاح، وبالتبعية تخفيض الاخطار.

ثالثاً: التطوير والتحسين المقترح في المحتوى المعلوماتي والإعلامي للتقارير المالية:

إن الهدف الرئيس من الإفصاح هو تنشيط القرارات الاستثمارية، كونه يؤثر في ربحية السهم، ورفع قيمة الوحدة الاقتصادية، وبالتبعية تخفيض الاخطار، وتوجيه قرارات المستثمرين. كما أن التطور واتساع نطاق متطلبات

التقرير اقتضت إلى وجود مدخل عام وشامل، لقياس وعرض المعلومات المحاسبية، بما يحقق الترابط بين هذه المعلومات، فضلاً عن التمييز والفصل بين العناصر ذات الخصائص المختلفة، وذلك عن طريق فصل المعلومات إلى أقسام وفئات (أنشطة الأعمال، أنشطة التمويل، العمليات غير المستمرة)، وعرض المعلومات المتعلقة بالسيولة والمرونة المالية عبر تعديل محتوى وعرض القوائم المالية بطريقة تعطي صورة مالية واضحة لأنشطة المنشأة بما يحقق مبدأ التوافق، وفصل المعلومات وإمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية للمنشأة، وتقويم السيولة والمرونة المالية. كما أن عرض المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية وفق أنشطة الأعمال والتمويل يعكس حقيقة الوضع المالي للمنشأة، مما يحتم ضرورة تخلي التقارير المالية عن مفهوم صافي الدخل، وتبني مفهوم إجمالي الدخل الشامل، مع الأخذ في الاعتبار عناصر الدخل الشامل الآخر كافة - وعرضها في صلب القائمة. وعرض التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل على وفق الطريقة المباشرة، مع ضرورة عرض المنشأة لجدول تسوية التدفقات النقدية للوصول للدخل الشامل، على أن يشتمل الجدول على كافة المعلومات التي يتضمنها الجدول لتسوية صافي التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل للوصول لصافي الربح بعد الضرائب. ويخلص الباحث مما سبق أن من المسائل اللازمة والضرورية لتطوير الإفصاح في القوائم المالية، والتي ينبغي أخذها في الاعتبار هي معلومات عن أخطار الأدوات المالية والإفصاح عنها، وبيان إجراءات التحوط بشأنها، ويتم ذلك من خلال إبرام عقود واضحة ذات تحوط فعال، وتكوين مخصص ضد انخفاض وتدهور القيمة، واتباع استراتيجية التنويع، وتطوير الإفصاح عنها لأهميته الكبيرة في توفير الجودة والدقة في المعلومات وشفافيتها، ومن ثم التفسير الأفضل للنتائج المالية وتأثيرها الجوهرية على أسعار الأسهم، وتخفيض تماثل المعلومات وتوفير تقارير أكثر اعتمادية. وعليه فإن هناك حاجة لتطوير إطار للإفصاح المحاسبي، ولاسيما فيما يتعلق بطريقة عرض الأدوات المالية، لتجنب أوجه القصور وتحقيق المزايا الممكنة. مما يُعطي لمستعملي القوائم المالية إمكانية اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وتحسين عملية اتخاذ القرار. ويتطلب ذلك الاعتماد على الاتجاه المتزايد لتبني المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS,IFRS)، الصادرة عن مجلسي المحاسبة (IASB,FASB)، أضف إلى ذلك توجيه المؤسسات الأكاديمية والمهنية والكتاب والباحثين بزيادة البحث في المعلومات التفصيلية والشفافة عن الأدوات المالية ذات المنافع عند اتخاذ القرارات.